

المروى من شيخه فخرج المنقطع والمرسل والمفضل الآتي بيانها
ولم يشذ أي لم ينفرد بأسناده عن الجماعة العدل ولم يدل
بعله قاذحة كارساله وسواء كانت العلة خفية أو ظاهرة
يزويه عدل ضابط عن مثله معتمد في ضبطه ونقله

أي مروى الحديث الصحيح عدل هو من له ملكة تجعله على
ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالعدل عدل الرواية وهو
المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق وهو الرقاب الكبيرة
أو الأصرار على الصغيرة والسلامة مما يخرج المروءة فلا
يختص بالذكر للحر بل يصح أن يكون الموصوف بالعدالة
رقيقا خرج الفاسق والمجهول عينا أو حالا والمراد
بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو
بدعة وإن يكون ضابطا حافظا بقلبه ما سمعه بحيث
يمكن من استحضاره متى شاء صائلا به بالعناية عنده
مصحح الم من حين سمعه فيه إلى أن يؤدي منه إلى مثله من

أول

أول السند إلى آخره بأن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو
الصحابي أو إلى من دونه يشمل الموقوف وغيره وإن يكون
معتمدا في ضبط الحديث ونقله من كتابه وتفاوت الصحيح في
القوة بحسب ضبط رجاله واشتهارهم بالحفظ والورع
وتحرى مخبريه واحتياطهم ولهذا اتفقوا على أن أصح
الحديث ما اتفق على إخرجه الإمام البخاري ومسلم ثم
ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم ما كان على شرطهما أي
رجالهما ورواهما أو رواية غيرهما ثم رجال البخاري
ثم رجال مسلم ثم رجال غيرهما وبعد صحيحهما في الصحة
صحيح ابن خزيمة ثم صحيح ابن حبان ثم مستدرک الحاكم
لتفاوتهم في الاحتياط ومن الرتبة العليا أن أصح الأسانيد
كما قال البخاري ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر
وعنه المعروفة بسلسلة الذهب وجزئوا بأن الشافعي عن
مالك وأحمد عن الشافعي لانفاق أصحاب الحديث على